إسهام النساء في رواية السنة النبوية
استعراض موجز من خلال كتاب "الوفاء بأسماء النساء"

أ.د. محمد أكرم الندوي[1]
manadwi@yahoo.com

يُعد الدكتور محمد أكرم الندوي من كبار الباحثين الأكاديميين في مجال الدراسات الحديثية، وقد عُرف بإنتاجه الوفير في هذا المجال تأليفاً وتحقيقاً، ومن أهم مؤلفاته المستجدة "الوفاء بأسماء النساء" على طراز "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي، وقد جاء الكتاب في أربعين مجلداً، وهو يشتمل على ثمانية آلاف ترجمة للنساء الراويات، وهذا عمل أكاديمي عظيم قام به وحده أثناء عمله في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية ببريطانية.

ويستهل هذا الكتاب القيم بمقدمة علمية ضافية ذكر فيها المؤلف الفاضل أهمية مكانة المرأة في الإسلام، منوِّهاً بدورهن البارز في خدمة العلم وبخاصة علم الحديث النبوي حيث كان نقلهن لمشكاة النبوة ما يعادل رُبع تقريباً مما نقله الرجال، وفيما يلي ملخَّص هذه المقدمة. (مدير التحرير).

لقد أنعم الله عليّ أن وفقني لأتعايش برهة من الزمان مع كتب الحديث والتراجم والسير والتاريخ، ألتقط منها تراجم النساء المسلمات اللاتي عنين بالحديث النبوي الشريف سماعاً له وقراءة، وإسماعاً له ورواية، أو استجازة وإجازة، حتى تجمع لدي – والحمد لله –

[1] الباحث الزميل في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، أكسفورد (بريطانية).

تراجم عدد كبير من النساء في مجلدات كثيرة، ثم قدّمت لها دراسة تحليلية تلقي الضوء على أهم معالم تاريخ المرأة العلمي الزاهر، والنتائج الهامة التي توصلت إليها.

وأريد أن أوضح قبل كل شيء أن هذه الدراسة ليست محاولة لما يسمى بالدراسات النسوية، وليست لدي معرفة تخصصية بوجهات النظر والآراء المتصلة بذلك الموضوع، ولا ينبغي أن يعتبر اعترافي بالجهل غضّاً من أهمية ذلك الموضوع أو عدم الاكتراث به واللامبالاة تجاهه، وعلى العكس فإني أرجو أن يستفيد الباحثون المضطلعون من الدراسات النسوية من المواد والمعلومات التي قمت بتوفيرها في هذه المجلدات، لا شك أن مقدمة الكتاب التي استقلت بمجلد تقوم بدراسة وتحليل للمعلومات المتواجدة في المجلدات التالية، ومع ذلك فلست أدعي أن هذه المقدمة تحيط بجميع جوانب الدراسة، أو تفي بحق التحليل العلمي الأكاديمي والفكري النظري للمعلومات، بل يجب أن أصرح بأن هذه المقدمة ليست إلا لبنة أولى في سبيل أعمال تحقيقية أخرى في هذا المجال.

وقد اتبعتُ في المجلدات التالية، والتي تختص بعرض تراجم النساء، منهج كتب التراجم فهي أشبه بالمعاجم اللغوية التي تعطي معاني المفردات بدلاً من المقالات، وتبقى هناك بعد ذلك مجالات كثيرة للدراسة.

الانتقاء والتأليف من الكتاب:

وسيرى الناظر في الكتاب أنه يحتوي على معلومات متنوعة وأخبار نافعة ممتعة في تراجم نساء كثيرات، ويمكن أن تحول إلى دراسات تخصصية مفردة. فمثلاً:

١- كريمة المروزية من القرن الخامس الهجري.
٢- وشهدة الإبرية، وفاطمة بنت سعد الخير من القرن السادس الهجري.
٣- وزينب بنت مكي من القرن السابع الهجري.

٤- وست الوزراء، وفاطمة البطائحية، وزينب بنت الكمال من القرن الثامن الهجري.

٥- وعائشة بنت ابن عبد الهادي، ومريم الأذرعية، وأم هانئ الهورينية من القرن التاسع الهجري.

وكذلك قبلهن من الصحابيات والتابعيات وبعدهن من نساء القرون المتأخرة، يستحققن أن يُفردن بدراسات شاملة، وتُخصص جوانب حياتهن المختلفة بالبحث والتحقيق، وتَنال معالمُ سيرهن الاهتمام والدراسة.

التحليل الكمِّي:

كذلك ثَمَّ حاجة لدراسات مقارنة لعدد نساء الحديث في الأزمنة والأمكنة المختلفة، وإن مثل هذه الدراسات المقارنة ستكشف القناع عن نواح هامة من تاريخ النساء، وقد توفر أجوبة لأسئلة تثار من حين لآخر، كما قد تثير أسئلة تقتضي نظراً أدق في المصادر، وقد قمت بعرض عام لهذه الظاهرة في الباب التاسع، ولا تحتمل هذه المقدمة تفاصيل أكثر.

الخلفية التاريخية والسياقية:

كيف تطورت الأنواع الخاصة للتأليفات الحديثية من المسانيد والجوامع والمعاجم والأجزاء، وكيف تمت روايتها وجرى تداولها بين العلماء والطلاب. وقد قمت بإعداد بعض الخرائط التوضيحية والتي يمكن أن توفر اتجاهات لمثل هذا البحث المركز، وكيف تأثرت دراسة الحديث بالأحداث السياسية، والتراتيب الإدارية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، والأمكنة الاجتماعية والاقتصادية، وكيف تم تمويلها، ولعل النظر في الكتابات الوقفية للجوامع والمدارس يساعد في ذلك.

التأملات الموضوعية:

يبدو من ألقاب نساء الحديث وأنسابهن أن العدد الكبير منهن ينحدر من أسر الفقهاء والقضاة والأئمة والحفاظ وعائلاتهم. والظاهر أن الرجال الذين عنوا بتعليم النساء واحترامهن ومعاملتهن معاملة مساوية عادلة في العلم وما ترتب عليه من مرجعية كانوا إسلاميين محافظين على حد التعبير المعاصر، أي تتصل أنسابهن العلمية بالسنة النبوية، لا بالفلسفة الأرسطاطاليسية أو الحركات العقلانية.

أخشى أن يتسرع بعض القراء إلى عملية الاستنتاج بناءً على معلومات غير كافية، وأن لا يصبروا حتى مراحل تالية لازمة للدراسة، فالحط من شأن الإسلام كنظام اجتماعي، وتوجيه التهم إليه، ظاهرة شائعة، وإن مثل هذه الدراسة عن تاريخ المرأة المسلمة لن تكفي في الحد منه، بل سرعان ما يلتجئ كثير من أبناء الغرب، بل وكثير من المتجددين من المسلمين، إلى قصص وأمثلة تسيء إلى المرأة في المجتمعات الإسلامية ويتخذونها ذريعة لطرح الإسلام في قفص الاتهام، بينما نجد هؤلاء الذين يصبون على الإسلام أنواعاً من النقد المتهور يمرون مرَّ الكرام بكثير من قصص الإساءة إلى المرأة، وأمثلة إهانتها المتواجدة في المجتمعات غير الإسلامية، ولا ينسبونها إلى تقاليدها واتجاهاتها الدينية، بل يحاولون تفسيرها في ضوء العوامل المحلية، وبأنها من إملاء النظم الاجتماعية.

وإن مقارنة لمستوى الاهتمام الذي يعار لأوضاع النساء في باكستان في الوثائق التلفزيونية، مع أوضاع النساء من الطبقة المماثلة في الهند، لتكشف عن أن هذا الاهتمام لا يستهدف إلا المسلمين، وليست وراءه نوايا مخلصة لتحرير النساء من الاضطهاد ورفع مكانتهن وإعلاء شأنهن.

إن برنامج الحركات الأنثوية يحمل جانباً عمليّاً وجانباً نظريّاً، فالجانب العملي منه يعنى بأسئلة العدالة للنساء، والمساواة في الأجور والثقافة والتعليم والوظائف والتمثيل السياسي وما إلى ذلك. ولا يمكن لشخص منصف أن يعارض شيئاً من ذلك، فالعدالة

فضيلة، ولا يستبد المسلمون بوضع تعريف لها أو ممارستها، بل إنهم يثنون على من اتصف بها، ويتنافسون من أجل الحصول عليها، ويتسابقون في الحدود الشرعية لتحقيقها وتطبيقها، وما أحسن ما نص عليه في ذلك الإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله تعالى:

قال الإمام الشافعي: "لا سياسة إلا ما وافق الشرع"، فقال ابن عقيل: "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك: "إلا ما وافق الشرع"، أي لم يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح، وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فغلط، وتغليط للصحابة، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق علي ﷺ الزنادقة في الأخاديد فقال: إني إذا شاهدت أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً، ونفي عمر بن الخطاب ﷺ لنصر بن حجاج وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجرؤوا أهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنه حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع. ولعمر الله! إنها لم تناف ما جاء به الرسول ﷺ، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم. والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع، وتنْزيل أحدهما على الآخر.

فلما رأى ولاة الأمور ذلك، وأن الناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة، أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً وفساداً عريضاً، فتفاقم الأمر وتعذر استدراكه، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك واستنقاذها من تلك المهالك، وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة، فسوغت من ذلك ما ينافي حكم

الله ورسوله، وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه، فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له، فلا يقال إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم، وإنما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الأمارات والعلامات"[1].

يوافق المسلمون الحركات والمنظمات الاجتماعية في محاولتها للقضاء على المظالم والإساءات التي تتعرض لها النساء في العصر الراهن، فدينهم هو الذي رفع مكانة المرأة وأزال عنها جميع مظاهر الظلم والاضطهاد منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وقبل أن توجد هذه الحركات والمنظمات، ومنذ ذلك الوقت ما زال المسلمون يبذلون جهدهم في تحقيق العدل والإنصاف، فلا يخالفونها في رفع صوتها ضد المظالم، ولكن لا سبيل إلى الموافقة على الأسلوب السلبي الانتقادي الذي تنتهجه الحركات النسوية استغلالا لوضع المرأة المتدهور استغلالاً سيئاً.

إنني أسمع كثيراً في صورة الأسئلة التي تُوجَّه إلي بين الحين والآخر: أن الرجال إذا كانوا يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء أن يمارسنه؟ وذلك الأمر يمكن أن يكون أداء الصلاة في المسجد، أو تفسير أمور الدين، أو إصدار الفتوى، أو الإمامة في الصلاة، أو السفر بدون محرم، أو السفور والخروج من دون حجاب وما إلى

[1] ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (القاهرة ١٤٢٣ه)، ١٧-١٨.

ذلك. إن هذا المنهج مما يربك المسلمين بوضع كل سؤال في صورة مساواة: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، ولا تستطيع النساء أن يمارسنه، أو إذا كانت النساء يلزمهن أن يمارسن الأمر الفلاني، والرجال لا يُطالَبون بذلك، فإنه يبدو أن هناك ظلمًا وإساءة.

لا يمكنني هنا أن أعامل توجيه مثل هذه الأسئلة إلى الإسلام معاملة مناسبة، فكما قدمت فإني لا أحمل كفاءة لأعالج موضوع الدراسات النسوية، ولكني أرى، وأنا أدين للنساء اللاتي يقوم هذا الكتاب بالاحتفال بمكانتهن العلمية، أن أقول بإيجاز لإبراز منظورهن: إنهن لم يكنَّ نسويَّات لا في وعيهن ولا في غير وعيهن، بل كنَّ فوق كل ذلك، مثل العلماء من الرجال، مؤمنات، وشاركنهم في الحصول على الأهلية نفسها، وممارستها بقوة التعليل والتوجيه العقلي والفكري، سالكات المنهج الذي سلكه الرجال في الاستنباط من المصادر نفسها، وباتصافهن بتلك النعوت التي اتصف بها الرجال، من التقوى والصلاح والنظر وإعمال الرأي والفكر.

أخشى أن يخطئ بعض القراء فهم المماثلة في الصورة والمعنى بين الأسئلة التي ذكرت آنفاً وبين الأسئلة التي تحويها الأحاديث النبوية التي أحيل عليها في هذا الكتاب، فتجد بعض نساء الصحابة تسأل: ذَكَر الله تعالى الرجال في كتابه، ولم يذكرنا، وأمر الرجال بهذا أو ذاك، بينما نحن متقيدات بالأطفال ومحصورات في البيوت، كما سيجد القراء في هذا الكتاب أمثلة متكاثرة متضافرة للنساء اللاتي يلقين دروس الحديث النبوي الشريف على تلاميذهن من الذكور والإناث في المساجد والجوامع والمدارس، ويصدرن الفتاوى، ويفسرن القرآن الكريم، ويتحدين أقضية القضاة، وينكرن على الحكام، ويقمن بأمر الدعوة والإصلاح في المجتمع، وكل ذلك تحت عيون معاصريهن من كبار العلماء ممن أثنوا عليهن واعترفوا بفضلهن.

إن العدد الهائل المدهش من الأمثلة، من العهود والأمكنة المختلفة، يقرر الإجابة عن بعض ما يتضمنه السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ وهي أن الرجال يستطيعونه وكذلك النساء. إن ذلك لصحيح، ولكن السؤال مع ذلك مجانب للصواب. إنه مجانب للصواب لأن روح السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ تؤدي إلى ضلال وانحراف فكري، تؤدي إلى ضلال من ثلاث وجهات:

١- إن هذا السؤال مصوغ كسخرية مضحكة، إذ لم يوضع قط في الصورة الأخرى: إذا كانت النساء يستطعن أن يمارسن الأمر الفلاني، فلماذا لا يستطيع الرجال؟ إن السؤال يقوم على افتراضية أن المجال التقليدي للنساء أردأ: تولي شؤون المنْزل، وتربية الأولاد من الخدمات الحقيرة غير المأجورة أو المعتبرة. إذن ينبغي للنساء أن يناضلن للقيام بالمسؤولية في المجالات التي يستولي عليها الذكور من كسب المعيشة والمنافسة للقوة الاقتصادية والسياسية. وإن مجال الحياة العائلية — مهما كانت خطورته — يجب أن يقلص في أي صورة وفي أي مكان، لدعم التزامات الجنسين المجال الشعبي، وحينما يتحرك نظام اجتماعي لتحقيق ذلك الهدف فإن النساء سيتحررن من الاعتماد الاقتصادي على غيرهن، وسيستقللن عن الرجال المتمثلين في الآباء أو الأزواج (أو الشيوخ والأساتذة) يأمرونهن بما ينبغي أن يفعلن.

وقد جمعت — والحمد لله — خلال أكثر من عقد من الزمان تراجم ما يزيد على ثمانية آلاف امرأة، و لم أجد واحدة من بين هذا العدد الكبير تعتبر مجال الحياة العائلية أردأ، أو تهمل واجباتها في ذلك المجال، أو تعد الأنثوية غير مرغوب فيها أو أحط بالنسبة إلى الذكورة، أو تشكو من أنها لا تحمل مسؤولية في المجتمع الأوسع وخارج جدران البيوت.

٢- إن صورة السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ تجعل الأهلية معياراً محدداً لقيمة البشرية، حيث يقام الاعتبار لما يمكن أن يفعله شخص، لا لما يمكن أن يكون، وفوق ذلك فإن هذا المنهج يقدم الأهلية في صورة التحدي لنظام قائم للامتياز – والامتياز هنا ما يحمله الرجال – فالعواطف والمعاملات والسلوك تتسم بالمقاومة، والنجاح يعتبر بمقياس ما تم إحرازه من تلك المجالات التي استبد الرجال بالاستيلاء عليها، فيمكن أن يقدم نقاش أن هؤلاء النساء المحدثات كن يناضلن في داخل نظام ظالم مضطهد، وإنما أحرزن من الكرامة وحرية الأعمال ما سمح به النظام لهن واحتمله، ويستلزم ذلك أننا يمكن أن نأتي بأفضل منهن، ونتقدم إلى مسافات أبعد.

إن هذا الجدال لن ينهض في وجه ما قدمته من معلومات، وسيتضح جلياً من الأبواب الثلاثة الأولى لهذا الكتاب أنه لم يأت زمان استبد فيه الرجال بامتيازات خاصة في القول أو النظر أو العمل، ثم احتالت النساء وتمكَّنّ من البحث عن طريق لغزو ساحة الرجال وسلب تلك الامتيازات منهم أو مقاسمتها معهم، بل عَلِم الرجال والنساء على السواء، من منهاج الدين الإسلامي، واجباتِهم وفرائضَهم، وأخذوا مسؤولياتهم وتكاليفهم: كانت النساء تحت ظل نظام الإسلام يُعلِّمن الدين ويفسِّرنه منذ أن توفي النبي ﷺ وولّى أصحابه مسؤولية التعليم، ومن المعلوم لدى الجميع أن عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين ﵂ فاقت غيرها من أصحاب النبي ﷺ في مجال الحديث والفقه والفتوى، ثم انتقلت المسؤولية من الصحابة إلى التابعين، وظلت النساء بارزات في العهدين، وما تلاهما من العهود والأجيال، مواصلات لذلك المسار، وباعثات لذلك التقليد، وليس هناك أي شهادة على وجود حملة أو حركة أو دعوة لاغتصاب هذه الحقوق من النساء.

إن التأكيد المبالغ فيه على الأهلية كمقياس للكرامة والحرية لخطأ فاحش، يرى أهل الإيمان أن أفضل الأعمال هي العبادة، وأفضل العبادات الصلاة، ويخيل إلى عامة

الناس أن الصلاة – نظراً إلى آثارها الظاهرة المباشرة في العالم – لا تحمل خطورة ولا تؤدي دوراً، إلا أن المحافظين على الصلاة رجالا ونساءً يعلمون أنها الميزان الذي توزن به درجاتهم والمقياس الذي يعرف به فضل بعضهم على بعض بناءً على استحضار النية، والتأمل والتوبة، والتشجع على المواجهة، والقيام بخشوع على خط بين الخوف والرجاء أمام الله تعالى. إن الصلاة تبني (وتختبر) استقرار الصفات التي يراها المسلمون أغلى ما يتحلى به علماؤهم ذكوراً وإناثاً، وهي التقوى ومخافة الله تعالى وصلاح الأعمال والعدالة في معاملاتهم مع الناس، إنها الصفات التي عنيت العالمات ونساء الحديث بالتحلي بها وتعليمها ونشرها. كانت هؤلا النساء معلمات وراويات لسنن سيد المرسلين ﷺ وعاملات بها مطبقات لها على حياتهن، ومتحليات بتلك الفضائل والمثل العليا التي تدعو إليها السنن والآثار.

اقرأوا حديث الإفك، تلك القصة الطويلة التي روتها عائشة أم المؤمنين ﷺ في فصاحة وبيان، وبلاغة تبعث على الإعجاب، والتي تنتهي بخطاب زوجها النبي ﷺ بقوله: «يا عائشة! فإنه قد بلغني عنكِ كذا وكذا، فإن كنتِ بريئة فسيبرئكِ الله، وإن كنتِ ألممتِ بذنب، فاستغفري الله، وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه».

تقول عائشة ﷺ: "فلما قضى مقالته قلص دمعي حتى ما أحس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله في ما قال، قال: والله لاأدري ما أقول لرسول الله ﷺ، فقلت لأمي: أجيبي رسول الله ﷺ قالت: ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ، فقلت وأنا يومئذ حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن: إني والله لقد علمت، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم، وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إني بريئة، والله يعلم أني بريئة، لاتصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، والله يعلم أني بريئة لتصدقنّي، والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا قول أبي يوسف: فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون. ثم تحولت، فاضطجعت على فراشي، وأنا أعلم أني بريئة، والله تعالى يبرئني

ببراءتي، ولكن والله ما ظننت أن الله ينْزل في شأني وحياً يُتلَى، ولشأني كان في نفسي أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يتلى، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤياً يبرئني الله بها".

قالت: "فوالله! ما قام رسول الله ﷺ، ولا خرج أحد من البيت حتى نزل عليه الوحي، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق، وهو في يوم شات، من ثقل القول الذي ينْزل عليه، فلما سري عنه وهو يضحك كان أول كلمة تكلَّم بها: «يا عائشة! أما والله لقد برأك الله»، فقالت أمي: قومي إليه، فقلت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله"[1].

كانت عائشة ﷺ شابّة في مقتبل العمر في ذلك الوقت، ولعل بعضنا يرى رفضها القيام إلى رسول الله ﷺ وعصيانها لأمها أثراً من آثار تمرد المراهقات، ولكن عائشة ﷺ تحكي هذه القصة لتعكس مرحلة من حياتها وقد كمل إيمانها وعقلها، إنها تشعر أن الإطاعة إذا لم تكن إطاعة لله تعالى، فإنما هي عبء ثقيل على النفس والكرامة، وكل إطاعة لله تعالى وحده هي تحرير كامل، إنها تصرف وجهها عن أبويها، وزوجها النبي ﷺ، وتقول: "والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله".

إن قوة حمل الأمانة والمسؤولية الناشئة من هذا التسليم الكامل والخضوع التام لله تعالى ظاهرة كذلك من سلوكها بعد قيادتها لحرب الجمل – وقد تابت منه توبة نصوحاً – حينما واجهت هزيمة نكراء، فدخلت البصرة، وازدحم الناس على بابها، لا كزعيمة لحزب سياسي، بل ليأخذوا منها حديثها وفقهها وفهمها للإسلام، إن هذه الهزيمة لم تصب من قوتها الشخصية، ولا من شهرتها كمصدر لعلم الدين. إن ما وصل إلينا من أخبار مَن بعدها من النساء في القوة العقلية والفكرية والاستقلال يستمد من المصدر نفسه من الحرية، ووفور العقل، وكمال الإيمان.

---

[1] سيأتي تخريجه.

٣- إن السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ يمكن أن يسبب خطأ لقراء الكتاب لأمر آخر كذلك يعتمد على سلسلة من افتراضات غير سليمة: وهي أن الاختلافات الطبيعية (منها أمر الجنس الذي نناقشه الآن) إن تم تعزيزها بالشريعة والعادة لابد أن تؤدي إلى أنواع من المظالم، وأن تلك المظالم ينبغي ويمكن التخلص منها عن طريق هندسة اجتماعية، وشرعية، بل وحيوية (نقدر عليها بفضل تقدمنا في الطب)، وأن مثل هذه الهندسة سليمة؛ لأن تلك الاختلافات الطبيعية لا تحمل قيمة في حد ذاتها، أو في علاقتها بأي شيء آخر.

لن أخوض في الجدال المعهود حول الآثار السلبية لإزالة التعبير الاجتماعي للاختلافات الجنسية - من توهين حدود الحياة الشخصية والعائلية حتى تبرز في الساحة الشعبية لإمتاع الآخرين إلى سلوك شاذ ومعاملات جنسية مضطربة والتخلص من الرغبة في الاستيلاد والدافع إليه بل وإمكانيته، وإن هذه التجربة الاجتماعية لا تزال في طورها الأول، ولم يتوفر لنا أي دليل على أن دخول النساء في المستويات العالية من الحكومة والعمل أدى إلى أي تغيير في أهداف هذه الأنشطة أو طرق ممارستها، تمارس النساء هذه الأعمال كما يمارسها الرجال، الأمر الذي يقترح أن أنثويتهن لا تحمل معنى في العمل، لعل ذلك يأخذ شيئاً من الوقت حتى نتوصل إلى التصريح بالتكاليف البعيدة المدى الشخصية منها والاجتماعية التي تتبع تحقيقات العدل للنساء، إني أريد أن أشرح هنا أن هناك محاولة أخرى للعدل ناشئة من أرضية مختلفة، من افتراضات مختلفة، ولا ينبغي التغاضي عن مميزات هذا العدل.

إن العالمات - كما يقرر هذا الكتاب — حققن الأهلية التي حققها الرجال من العلماء، تظاهر الرجال والنساء وتعاضدوا على تعليم أمور هذا الدين ونشر أوامر الله تعالى وسنن نبيه ﷺ في نطاق السنن الإسلامية المعروفة من الحجاب، واجتناب ذلك الاختلاط بين الرجال والنساء — إلى حد ممكن — الذي يؤدي إلى علاقة محرمة، وعلى ما فهم المسلمون فإن الحجاب فرضه الله تعالى (وهو الشارع والآمر الناهي)

كشعار اجتماعي وعلامة للاختلافات الجنسية أمر بها الله تعالى كخالق ورب، فممارسة الحجاب لا تعتمد على وجود أسباب ظاهرة، بل إنها تعتمد على أنها أمر من أوامر الله تعالى، و لم يأمر الله تعالى بشيء إلا وقد خلق في البشر أهلية للائتمار به وطاعته، ومن نعمه أن أوامره حكيمة، كما أن ما خلقه خلقه عن حكمة، ومعنى ذلك أن الطاعة تصدر عن اقتناع ومشيئة، ومن ثم فلا بأس إذا كان التساؤل: ما هي الحكمة من وراء الحجاب؟

إنَّ المسلمين ذكورهم وإناثهم مأمورون بالتغلب على أهوائهم وامتلاك أزِمَّة معاملاتهم وسلوكهم، كيف ينظر بعضهم إلى بعض، وكيف يظهر بعضهم لبعض، فأوجب الله على النساء أن يغطين رؤوسهن ويضربن بخمرهن على جيوبهن إذا خرجن من بيوتهن، ويلبسن جلابيبهن، فلا يظهرن محاسنهن ولا يُبرزن زينتهن ولا يكشفن عن ملابسهن التي تحكي المداخل والبواطن، وذلك أمر على العكس تماماً من عادة الجاهلية الغربية الحديثة التي جعلت تبرج النساء وخروجهن عاريات أو شبه عاريات مميلات أو مستميلات، ولا يعني ذلك أن تُغيَّب النساء عن الحياة الاجتماعية، بل إنهن يشهدنها ولكن من دون أن تتلاعب الأنظار بمفاتنهن، أو تتلاهى النفوس بزينتهن.

ما الحكمة من وراء ذلك؟

١- يلبس الرجال والنساء في غالب الأحيان من الثياب ما يظهرون به كأشخاص عاديين، وإن ملابس الرجال — بصفة عامة — تقرر بناء على ما يعجب الرجال، بينما النساء، وإن لبسن ما لبسن فيما بين النساء، يقدِّرن مظاهرهن بناءاً على مدى استمالتها للرجال وفتنتهم، فملابس النساء لا تكفي في سترهن، ومن ثم أُمرن بأن يدنين عليهن جلابيبهن إذا خرجن من بيوتهن؛ لأن الجلباب يحميهن-

إذا كن خارج بيوتهن – من أن تستهدفهن نظرات الرجال الجنسية ومن أن تقدّر قيمتهن بناءً على زينتهن أو مفاتنهن.

٢- ويحمل الحجاب عملية تربوية، إنه يعلّم النساء العفاف والطهارة والترفع عن أن يستأسرن الرجال، فيتلاعب بهن أهواؤهم وشهواتهم.

٣- والحجاب يؤكد علامة الاختلاف الجنسي، ومن ثم يؤهل النساء ليعملن في المجتمع ومجالات الحياة الشعبية بكل استقلال وحرية، ومن دون أن يكن عرضة للأهواء.

لن يقنع شيء من ذلك أولئك الذين تتقلص أنشطتهم بغياب النساء الفاتنات، أو الذين يسلون أنفسهم خلال عملهم بالنظر إلى محاسن المائلات المميلات، أو تعاريج الكاسيات العاريات، كما لن يقنع ذلك أولئك الذين تعودوا أن لا ينظروا إلى الحجاب إلا كرمز لاضطهاد النساء وظلمهن وبخس حقوقهن، يزعمون أن النساء اللاتي فضلن التحجب قد خضعن لهذا الظلم وأخفينه بستائر، يائسات من استعادة كرامتهن وعزة النفوس، وليس ثم من يصرح، بالنسبة للمراهقات والفتيات اللاتي يسببن أضراراً لأبدانهن لتحقيق ما يزعمن من حسن وجمال، بأنهن متعرضات لظلم واضطهاد، بل وعلى العكس يرون هذه الآثار السلبية ناتجة من حب المنافع والمصالح من قبل مصانع الموضات والتقليعات والترفيهات، إذن من الإنصاف أن يسمح للمسلمين بأن يصرحوا بأن منافع الحجاب ترجح على ما يزعمون من إزعاج فيه.

ومهما بلغ الأمر فإن الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات لن يتخلوا — مراعاة للأذواق الغربية أو خضوعاً لدعايات المنظمات والحركات النسوية — عن أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بممارسة الحجاب والتستر، إن ذلك جزء من إيمانهم وعقيدتهم، إن الشيخات العالمات والمحدِّثات الفقيهات اللاتي يقوم هذا الكتاب بدراسة حياتهن لم يشككن قط في وجوبه، وليس هناك أدنى دليل على أن الحجاب سبب أي عرقلة في سبيل تعليمهن الرجال، أو تعلمهن من الرجال، لا شك أن هناك أسئلة عملية حول تعاملهن مع الرجال في حلق العلم

والمدارس، وأصواتهن وكيفية نطقهن استفهاماً أو إفهاماً، والتعارف بين الشيوخ والتلاميذ والشيخات وتلاميذهن، إن المصادر لا تناقش هذه الأسئلة مناقشة واضحة مباشرة، ويمكننا أن نستنبط من ذلك أن الناس تعاملوا في إيمان وعفة وطهارة وتقوى وصلاح في تلقي دينهم ونقله، وأخذ العلم وروايته.

من المعلوم في ديننا الحنيف أن نحمي أنفسنا ومجتمعنا مما حرمه الله ورسوله ومما يؤدي إليه، وأن نأخذ ما أحله الله ورسوله، فالحلال بيّن والحرام بيّن، ولا يجوز لأحد أن يحل ما حرمه الله أو يحرم ما أحله الله من أجل الظنون والأوهام، فقد روي عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له قال: فنَزلت: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[1]، قال: فقال الرجل: ألي هذه يا رسول الله؟ قال:«لمن عمل بها من أمتي»، وفي رواية: عن أنس ﷺ، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أصبت حداً فأقمه عليَّ، قال: وحضرت الصلاة فصلى مع رسول الله ﷺ، فلما قضى الصلاة قال: يا رسول الله! إني أصبت حداً فأقم فيَّ كتاب الله، قال: «هل حضرت الصلاة معنا؟» قال: نعم قال: «قد غفر لك»[2].

فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن النبي ﷺ ألزم نفسه حدود الله تعالى، فهذا الرجل الذي قبَّل امرأة في السوق جاء تائباً، فعامله النبي ﷺ معاملة لطيفة، معاملة المذنب التائب، و لم يتعد الحد بحيث يُحَرِّم دخول النساء الأسواق أو خروجهن من بيوتهن.

---

[1] سورة هود، الآية: ١١٤.

[2] أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، ومسلم في التوبة، باب قوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات.

لماذا لم تتوفر التفاصيل عن النساء العالمات؟

السؤال الذي ينبغي أن يثار هنا هو: أنه إذا كان الإسلام لم يفرق بين الرجال والنساء في مجال العلم، وإذا كانت النساء لعبن دوراً بارزاً في تاريخ الإسلام العلمي والثقافي، فلماذا لم تتوفر تراجمهن في المصادر كما توفرت تراجم الرجال؟

الجواب يكمن فيما طُبع عليه المجتمع الإسلامي من ستر أمر المرأة، وإخفاء حالها، فلم يعن الناس بجمع أخبارالنساء عنايتهم بأخبار الرجال. وقد وصل إلينا وجود عدد كبير من النساء العالمات مع عدم تمكننا من الاطلاع على أخبارهن، قال مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن محمود ابن النجّار (ت٦٤٠هـ): قال ابن الساعاتي: "اشتملت مشيخته على أربع مائة امرأة"[١]، وجاء في ترجمة مسلم بن إبراهيم الإمام الحافظ الثقة مسند البصرة أبي عمرو الأزدي (ت ٢٢٢هـ) أنه روى عن سبعين امرأة[٢]، وروي مثل ذلك عن هشام بن عبد الملك الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبي الوليد الباهلي (ت ٢٢٧هـ) أنه روى عن سبعين امرأة[٣].

فمن هؤلاء الشيخات؟ وأين تراجمهن؟ لم يمكنني الاطلاع – بعد فحص طويل وعناء غير قليل – إلا على أسماء عدد قليل منهن، وقد واجه العلماء والباحثون قبلي المشكلة التي واجهتها. يقول العلامة عبد القادر القرشي في بداية فصل طبقات النساء من كتابه: "هذا كتاب أذكر فيه من وقع لي من العلماء النساء من أصحابنا و لم يقع لي إلا القليل جداً، ولا شك أن مبنى حال النساء على الستر"[٤].

ولا شك: أن وضعهن الاجتماعي منعهن من كثير من اكتساب العلم، ثم إن العالمات منهن لم ينقل إلينا من أخبارهن إلا القليل جدا، يقول القرشي: "وسيأتي في ترجمة فاطمة السمرقندية بنت محمد بن أحمد بن أبي أحمد صاحب التحفة، وزوج أبي بكر بن مسعود

---

[١] انظر: الإمام الذهبي: سير أعلام النبلاء: (١٣٣/٢٣).

[٢] انظر: المصدر نفسه: (٣١٦/١٠).

[٣] انظر: المصدر نفسه: (٣٤٤/١٠).

[٤] عبد القادر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (١/٤-٢).

صاحب البدائع: أن الفتوى كانت تخرج من بيتها وعليها خطها وخط أبيها وزوجها. وقد بلغنا عن بلاد ماوراء النهر وغيرها من البلاد أنه في الغالب لا تخرج فتوى من بيت إلا وعليها خط صاحب البيت وابنته وامرأته أو أخته"[1].

فنستنبط مما نص عليه القرشي أن عدد النساء العالمات كبير جداً، وإن كان ما نقل إلينا من أخبارهن وتراجمهن نزراً يسيراً ومبعثراً شارداً، وهذا الكتاب الذي بين يدي القراء الآن محاولة متواضعة لتقييد ذلك النّزر اليسير، وضبط ذلك المبعثر الشارد.

[1] عبد القادر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٤/١-٢).